الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2016-2018)- السنة الثالثة 2018 – الدورة البرلمانية العادية (2017-2018) – العدد: 10

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 15 جمادى الأولى 1439
الموافق 1 فيفري 2018

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 13 جمادى الثانية 1439
الموافق 1 مارس 2018

فهرس

- **محضر الجلسة العلنية السابعة عشرة**..... **ص** 03
  - أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية السابعة عشرة
المنعقدة يوم الخميس 15 جمادى الأولى 1439
الموافق 01 فيفري 2018

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير الشباب والرياضة؛
- السيدة وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة؛
- السيد وزير السياحة والصناعات التقليدية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

كما كان مبرمجا نجتمع اليوم لسماع جملة من الأسئلة طرحت من قبل الزملاء في المجلس وسماع ردود السيدة والسادة أعضاء الحكومة، في البداية أرحب بضيوفنا الكرام ودون إطالة أحيل الكلمة لصاحب السؤال الموجه للسيد الوزير الأول، والذي تقدم به السيد محمد بوبطيمة، الكلمة لك.

السيد محمد بوبطيمة: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا رسول الله.

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16ـ12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتقدم إلى معالي الوزير الأول بالسؤال الشفوي التالي نصه:

سيدي الوزير،

لقد تعرضت ولاية غرداية في السنوات الفارطة لهزة أثرت عليها في مجالات متعددة وكادت أن تعرض الوطن بكامله للخطر، لولا تدخل الدولة في الوقت المناسب وبمختلف هيئاتها، وقد أحسنت في ذلك وأبلت البلاء الحسن والحمد لله، والآن تنعم بالأمن والأمان وهي على سابق عهدها، غير أن ذلك أثر سلبا وعطل مجالات التنمية في جوانبها المتعددة وأثر على الكثير من المشاريع، ولسوء الحظ ما إن عادت الأمور إلى نصابها حتى صادفت انخفاض سعر البترول وتدهور قيمة الدينار، وقد دفع ذلك الحكومة إلى انتهاج سياسة الترشيد لمواجهة الأزمة وعليه؛

– فهل أخذت الحكومة ولاية غرداية في مجال المشاريع كاستثناء، خاصة مشروع تعبيد الطرق؟ فالطريق الوطني الرابط بين ولاية غرداية وولاية ورقلة يحتاج إلى تدخل استثنائي لتحويله إلى طريق مزدوج، علما أن ولاية ورقلة

أنجزت ما هو موجود ضمن حدودها، وكذلك الطريق الرابط بين ولاية غرداية وولاية أدرار فهو يعاني تكرار الحوادث لما يعرفه من حركة دائمة.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئس: شكرا للسيد محمد بوبطيمة؛ الكلمة الآن للسيد وزير العلاقات مع البرلمان ليرد نيابة عن السيد الوزير الأول.

السيد وزير العلاقات مع البرلمان (نيابة عن السيد الوزير الأول): بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

زميلتي وزملائي أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نيابة عن السيد الوزير الأول، أود في البداية أن أتوجه بجزيل الشكر إلى السيد محمد بوبطيمة، عضو مجلس الأمة الموقر بطرحه سؤالا شفويا حول ترميم وإعادة تأهيل الطرقات الوطنية بولاية غرداية.

وردا على هذا الانشغال يشرفني أن أفيدكم علما بالتوضيحات التالية:

إن العناية الخاصة التي توليها السلطات العمومية لتنفيذ المخطط التوجيهي للطرق والطرق السيارة 2005 – 2025 مواكبة ومرافقة لبرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية تماشيا مع برنامج فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، هذه البرامج المسجلة في مختلف مناطق الوطن، لاسيما ولايات الجنوب الكبير، وتحسين ظروف نقل وتنقل الأشخاص والبضائع عبر الطرقات الوطنية جعلت من كل عملية تهدف إلى ترميمها وصيانتها وعصرنتها محورا من المحاور الاستراتيجية لبرنامج عمل قطاع الأشغال العمومية والنقل.

ولهذا الغرض بادرت الجهات المختصة إلى ترميم الطريق الوطني رقم 49 في شطره الرابط بين ولاية غرداية وحاسي مسعود، مرورا بولاية ورقلة ينطلق من مفترق الطرق مع الطريق الوطني رقم 1 والطريق الاجتنابي لسهل وادي ميزاب وصولا إلى حدود ولاية غرداية، من خلال تسجيل عملية تتعلق بدراسة ازدواجية الجزء المتواجد على إقليم ولاية غرداية والممتد على مسافة 70 كلم، حيث تم تكليف الشركة الوطنية للدراسات التقنية بولاية وهران لتنفيذ العملية بعد أن خصص لها غلاف مالي قدر بحوالي 20 مليون دينار جزائري، بالفعل وعلى الرغم من تأثر الوضع المالي للبلاد وتدهور أسعار البترول على المستوى الدولي حال دون تسجيل هذه العملية في الوقت الحالي وتفضيل تأجيلها إلى غاية تحسن الظروف الاقتصادية للبلاد.

إلا أن جميع الإجراءات المتعلقة بصيانة هذا الطريق وتجهيزه وتحسين ظروف التنقل عبره قد تم الشروع فيها من طرف الجهات المختصة. أما بخصوص الطريق الوطني رقم 51 الرابط بين ولايتي غرداية وأدرار لاسيما الشطر العابر لولاية غرداية والممتد على مسافة 136 كلم، فقد تم التكفل بعملية تدعيمه وتوسعته على أشطر متواصلة على ضوء الدراسة الجيوتقنية المنفذة من طرف مخبر الأشغال العمومية للجنوب (LTP-Sud) وهو ما سمح بتسجيل عملية إعادة تأهيل الجزء الممتد على مسافة 36 كلم، في إطار تنفيذ البرنامج المركزي لقطاع الأشغال العمومية والنقل بعنوان «سنة 2015». أين تم التخصيص لهذا الغرض غلاف مالي يقدر بحوالي 955200000 دج، والأشغال الآن قيد الإنجاز، علاوة على ذلك تم تسجيل عملية إعادة تأهيل مقطع آخر يمتد على مسافة 10 كلم من النقطة الكيلومترية 116 إلى النقطة الكيلومترية 126، حيث سيتم الانطلاق في الأشغال بعد أن تم اختيار المقاول بمجرد استكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة بها.

إضافة إلى ذلك تم تسجيل في إطار تنفيذ البرنامج المركزي لصيانة الطرق الوطنية عملية إعادة تهيئة مقطعين آخرين يمتدان على مسافة 30 كلم أي من النقطة الكيلومترية 60 إلى النقطة الكيلومترية 80، ومن النقطة الكيلومترية 126 إلى النقطة الكيلومترية 136، أي إلى غاية حدود ولاية أدرار علما أن عملية التوسعة تهدف إلى توسيع جانبي الطريق ليصبح بعرض 11 مترا، كما تم اقتراح تسجيل 60 كلم أخرى بعنوان «السنة الحالية».

أخيرا، تجدر الإشارة إلى أن الجهود المبذولة المعتبرة من طرف السلطات العمومية من أجل تهيئة وصيانة وإنجاز

الطرقات في كامل ربوع الوطن من الشمال إلى الجنوب، بناء على نتائج الدراسات الجيوتقنية المعدة من طرف الخبراء والأخصائيين في المجال دليل قاطع على تمسكها بالتزامها المتعلق بإنشاء شبكة طرقات وطنية عصرية ومجهزة بأفضل التقنيات الفنية، تستجيب للديناميكية المتسارعة التي تعرفها حركة التنقل عبر الطرقات الوطنية.

تلكم، هي عناصر الإجابة التي ارتأيت إفادتكم بها، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير العلاقات مع البرلمان؛ أعود فأسأل السيد محمد بوبطيمة إن كان يريد استعمال حقه في التعقيب؟ الكلمة لك.

السيد محمد بوبطيمة: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا للسيد الوزير على هذه الإجابة المستفيضة، ومن خلال هذا المنبر أردت أن أوجه الشكر والتقدير لكافة أولئك الرجال الذين وقفوا وأصبحت ولاية غرداية بعد ذلك الآن تعيش في أمن وراحة واستقرار، ولله الحمد من قبل ومن بعد، أولئك الرجال من أفراد الجيش الوطني الشعبي، وأسلاك الأمن من درك وشرطة والخيرين من أبناء ولاية غرداية الذين وقفوا وبفضلهم ـ والحمد لله ـ ننعم الآن بالاستقرار والهناء، ولكن هناك إشارة سيدي الرئيس ما دمنا تكلمنا عن جانب من جوانب النقل فغرداية تشهد الآن خلال الأشهر الفارطة إقبالا من طرف مواطنين من الداخل ومن الخارج مما يستدعي تدخل الهيئات لإعادة النظر في النقل الجوي لكون أن ولاية غرداية لها رحلة يومية بطائرة لا تفي بالطلب، وعليه نرجو أن تغير بواحدة أكبر منها مع الإلحاح على ضرورة فتح خط غرداية – أدرار، وشكرا لكم وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوبطيمة؛ أسأل السيد الوزير إن كانت لديه الإمكانية والجاهزية للرد على هذا السؤال الذي طرح من قبل الزميل؟

السيد وزير العلاقات مع البرلمان (نيابة عن السيد الوزير الأول): أشكر السيد محمد بوبطيمة؛ عضو مجلس الأمة على التعقيب الذي كان منوها بكل الجهود التي تقوم بها الحكومة؛ وأؤكد له أن كل هذا وذاك جاء طبقا لتوجيهات فخامة الرئيس المجاهد عبد العزيز بوتفليقة؛ أما الشطر الثاني فقد تم تسجيل الانشغال الذي يعد خارجا عن السؤال فسيتم التكفل به وتبليغه إلى الجهة المعنية وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة ومع السؤال الشفوي الموجه من قبل السيد رشيد بوسحابة.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

يشرفني أن أطرح على معالي وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة سؤالا شفويا هذا نصه:

معالي الوزيرة،

لوحظ في الأشهر الأخيرة غياب ساعي البريد الذي تعوّد عليه السكان، يحمل إليهم بريدهم، ويوزعه عليهم في وقته وحينه؛ فالبريد الذي كان يصل متأخرا بيومين أو ثلاثة أيام، لم يعد يصل إلاّ بعد أربعة أو خمسة أشهر، وأحيانا لا يصل إطلاقا، وأحيانا تجد في علبة بريدك أكواما من البريد لأشخاص لا يسكنون معك في نفس الحي.

ولما سألنا عن أسباب ذلك، قيل لنا إن الكثير من سعاة البريد قد أحيلوا على التقاعد ولم يتم استخلافهم؛ وحتى الذين ما يزالون يشتغلون، وهم قلة لا يرتدون لباسا يميّزهم مثلما كان الحال عليه في الماضي.

وأمام هذه الوضعية، ضاع البريد وضاعت مصالح المواطنات والمواطنين، ولايخفى عليكم معالي الوزيرة المحترمة أهمية البريد في حياة الناس.

معالي الوزيرة،

ما هي الإجراءات التي تنوي دائرتكم الوزارية اتخاذها لمعالجة هذه الوضعية التي تمس بالخدمة العمومية المقدمة من قبل مصالح بريد الجزائر، ولإعادة الاعتبار إلى مهنة ساعي البريد: وظيفة وزيًّا خاصا ووسائل كالدرجات النارية وما إلى ذلك؟

وتقبلوا مني- معالي الوزيرة- فائق عبارات التقدير والاحترام، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد بوسحابة؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة.

السيدة وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون،

زملائي الوزراء.

شكرا للسيد العضو على هذا السؤال الذي يخص قطاع البريد باعتباره قطاعا هاما جدا بالنسبة للاقتصاد الوطني وكذلك بالنسبة للمجتمع، بالفعل قطاع البريد وخاصة الشق المتعلق بتوزيع الطرود وتوزيع الرسائل كان قد سجل اختلالات كبيرة أدت إلى تدهور نوعية الخدمة وفي بعض الأحيان بالفعل تأخر غير مقبول في توزيع الرسائل، لكن وكما يقال أول خطوة للعلاج هي التشخيص. إذا سمحتم سأعطيكم بعض الأرقام التي تخص بريد الجزائر لكي نفهم أصل المشكلة ثم أقول لكم ما هي الخطوات التي نحن نقوم بها من أجل حل هذا المشكل.

في الواقع مؤسسة بريد الجزائر في السنوات 2012، 2013، 2014 كانت تقريبا في حالة إفلاس، كان الناتج الخام السنوي سلبيا يعني حجم الأرباح التي كانت تحققها بأنه كان لديها فائض في العمال وأقول ربما عدم الترشيد في استهلاك مواردها المالية، كانت تنعدم لفائض خام في الأموال، وبالتالي لم يكن ممكنا الاستثمار لا في التشغيل ولا في اقتناء التجهيزات ولا حتى من الجانب التنظيمي.

بعد القيام بعدد من التدابير خاصة التي تخص شق توزيع السيولة والشق المالي واقتناء التجهيزات التكنولوجية، الحمد لله وضعية مؤسسة بريد الجزائر اليوم تغيرت تماما بعدما حققت سنة 2015 ناتجا يفوق 7 ملايير دينار، سنة 2016 ارتفع إلى 8 ملايير دينار، وسنة 2017 وصل إلى أكثر من 10 ملايير دينار.

التوقعات بالنسبة لسنة 2018 تكون تقريبا ضعف هذا المبلغ.

هذا من جانب نقص الإمكانيات التي أدت إلى تدهور هذه الخدمة، والجانب الثاني كما تفضلتم كان قد أحيل عدد كبير من العمال على التقاعد ولم يتم إعادة التشغيل من أجل استدراك هذا النقص، في بعض الولايات، سجلنا مثلا في ولاية وهران التي نجدها ولاية كبيرة عدد سعاة البريد في سنة 2015 كان لا يتجاوز 10 سعاة بالرغم من أن الولاية كبيرة.

فيما يخص الموارد البشرية كذلك كان هناك مشكل آخر، كان يعتمد التشغيل على صيغتي تدعيم التشغيل للوكالة الوطنية للتشغيل يعني صيغة الـ (DAIP و CTA) التي يعرفها كل الشباب، وللأسف فلم يكن لدى هؤلاء العمال أية ضمانات للتشغيل، فكانت نوعية الخدمة ونسبة كفاءتهم ونسبة إصرارهم على العمل ليست في المستوى، ربما بعض الشباب كان يعتقد بألا مستقبل له في القطاع ولن يثبت ولن يحصل على عقد عمل دائم ولا يأخذ بعين الاعتبار عمله وبالصرامة اللازمة، وقد لاحظنا بأنه بالرغم من بعض الولايات فيها 100 أو 150 ساعي بريد إلا أنه لا يوجد توزيع.

الآن وبما أن الإمكانيات المادية متوفرة فإن مؤسسة بريد الجزائر قررت أن ترسم كل العمال الذي كان عددهم يتجاوز 3268 في صيغة (DAIP) و2600 في صيغة (CTA) وبالتقريب تم ترسيم 57 ٪ منهم لحد اليوم، أما الباقي فسيترسمون في الأشهر القادمة وعلى أقصى تقدير في أواخر شهر ديسمبر لسنة 2018.

مع ترسيم هؤلاء الشباب اليوم، لاحظنا أنه توجد ديناميكية في العمل على مستوى شبابيك مراكز البريد، ستتجاوز 3800 مكتب بريد وكذلك على مستوى شبكة التوزيع.

لدينا مشكلة أخرى وهي مشكلة تقنية.

أيتها السيدات، أيها السادة، يجب أن نفهم بأن عدد السكان يرتفع وعدد الأحياء في بلادنا يرتفع، في الجزائر والحمد لله القرى أصبحت مدنا والمدن اليوم أصبحت مدنا كبيرة جدا، التوزيع التقليدي وبالوسائل التقليدية فساعي البريد الذي كان يقوم بعملية الفرز لم تعد تتجاوب مع حجم العمل الذي يواجه بريد الجزائر، تحصل بريد الجزائر نهاية 2017 على أكثر من 19 مليار دينار من الصندوق الوطني للاستثمار، منها ثلاثة (3) ملايير ستستثمرها في

إنشاء مراكز آلية للفرز الذي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة، وبالموازاة وبالتعاون مع مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية توجد عملية إعادة تسمية الشوارع، ورقمنة خريطة المدن لأنه وفي بعض الأحيان ومع الأحياء الجديدة وربما الإختلاط الذي يقع خاصة للشباب الذي يأتي من قرى أو من ولايات أخرى لا يعرفون المدن، تحدث بعض المشاكل بخصوص التوزيع.

هناك كذلك الوسائل التي يستعملها ساعي البريد، أعطيكم بعض الأرقام: مؤسسة بريد الجزائر قامت بعقد صفقات لاقتناء 700 دراجة نارية، 300 دراجة ذات محرك و300 دراجة هوائية، هذا مقدم من طرف شركة «سيقما» العمومية الموجودة بولاية قالمة التي نعرفها، قامت إلى حد الآن بتوفير 40 فقط ومن المفروض أنه خلال 6 أشهر على أقصى تقدير إلى شهر جويلية أو أوت القادم ستقدم كل هذه الإمكانيات ليتمكن كل سعاة البريد من القيام بمهمتهم بأريحية أكثر.

كذلك قامت مؤسسة بريد الجزائر باقتناء 250 شاحنة صغيرة و20 شاحنة من الحجم الكبير، على أساس أن نفس العدد سيتم اقتناؤه مرة ثانية في نهاية السنة مع توفر الإمكانيات المادية.

نتكلم أيضا ودون أن ننسى جانبا تقنيا آخر وهو أن مراكز الفرز – أعطيكم مثالا – أنه في الجزائر العاصمة أكبر مركز للفرز وهو موجود في بلدية بئر توتة كان تابعا لمكتب بريد، يعني من ناحية تنظيم المؤسسة مراكز الفرز التي ومن الطبيعي وعادة تكون منصبة على مستوى الولاية لأنها تغطي كل الأحياء، ومن الناحية التنظيمية في المؤسسة كانت تابعة لمراكز البريد، يعين مدير مكتب البريد والذي ربما يقضي معظم وقته 90 ٪ في توفير السيولة ومراقبة عمال الشبابيك، كان هو المسؤول على مركز الفرز لذلك كان يوجد إهمال عام للعمل في هذه المراكز، ففي بعض الأحيان لاحظت أنني قد أجبت على بعض الأسئلة في هذا، السياق، ظرف بريدي يخرج من الحي الذي يقابل مركز الفرز ليمر بخمسة أو ستة مراكز فرز أخرى قبل أن يرجع إلى مركز الفرز الذي يقابله.

لأنه لا يوجد تنظيم، فكل مدراء المكاتب ليس لديهم أدنى نظرة على الولاية، حتى مركز الفرز للطرود الدولية الذي يأتي من الخارج كان تابعا لمكتب البريد، في مجلس إدارة بريد الجزائر اعتمد تنظيم جديد، فمراكز الفرز اليوم هي تابعة مباشرة للمديرية العامة بالنسبة لمراكز الفرز الولائية والأخرى تابعة للمدير الولائي بالنسبة لمراكز الفرز الجهوية، أظن مع كل هذه التدابير رأينا بعض التحسن لكي لا أقول 100 ٪ لكن من خلال السنة ومع اقتناء كل هذه التجهيزات كذلك مع عملية التشغيل لأكثر من 3800 عامل سنرى تحسن بإذن الله، أما من ناحية البدلة التي كان ساعي البريد يرتديها في الماضي سيحضر بريد الجزائر دفتر شروط من أجل اقتناء بدلات للشباب، والشباب الذين هم يشتغلون وشكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود للسيد رشيد بوسحابة، هل لديك تعقيب؟ الكلمة لك.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا لكم معالي الوزيرة على جوابكم، وأتمنى لكم التوفيق لتجسيد كل الإجراءات التي أعلنتم عنها من أجل تحسين وتطوير خدمة توزيع البريد؛ هذه الخدمة العمومية المميزة والهامة بالنسبة لمصالح المواطنات والمواطنين.

فقط إسمحوا لي أن ألفت عنايتكم إلى مسألة مرتبطة بموضوع سؤالي الشفوي المتعلق بمركزي الفرز اللذين حولا من الجزائر– ميناء وحسيبة بن بوعلي إلى بئر توتة، وتم إنشاء مراكز أخرى صغيرة مثل مركز بن عكنون، وكانت عملية الفرز تتم 24 ساعة/24 ساعة لكنها أصبحت اليوم تتم فقط في النهار وربما يكون هذا سببا من أسباب تأخر توزيع البريد وتراكمه، وأذكر على سبيل المثال سكان حي مالكي ببن عكنون بالعاصمة حيث لم يمر ساعي البريد إلى هذا الحي منذ أكثر من 03 سنوات مما جعل سكان هذا الحي يشتكون من عدم وصول البريد وضياع مصالحهم وهناك من ينتظر استدعاء للحصول على منصب عمل وآخر ينتظر استدعاء من طرف مصلحة البريد نفسها لاستلام رسالة أو استدعاء أو دفتر الصكوك البريدية، فلا شيء يصل.

أظن، ربما معالي الوزيرة، إرسال بعثات للتفتيش والمراقبة في هذه المراكز للوقوف على الأوضاع ومعاقبة المسؤولين على هذا التدهور لخدمة البريد، وشكرا سيدتي الوزيرة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد بوسحابة، الكلمة الآن للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا سيدي الكريم على هذه الإضافة؛ في الواقع مركز الفرز للميناء لا يزال في مكانه ونحن نفكر في نقله إلى بئر توتة فعلا لكن هناك مشروع لبناء مستودع بحجم كبير يتسع خمس أو ست مرات الموجودة في بئر توتة والمساحة هي ملك لبريد الجزائر من أجل استقبال الطرود، لأن تواجده بالميناء صعب العمل به فالمكان ضيق والشروط غير متوفرة، منها شروط التنظيم وحتى إدخال تجهيزات جديدة غير ممكن، الآن بريد الجزائر تعاقد مع شركة كوسيدار لبناء مستودع جديد ببئر توتة، ومع أننا نقف على أسباب المشاكل إلا أن حلها يأخذ وقتا.

أعطيك مثالا: في مركز بئر توتة وربما أن بهذا إجابة على السؤال الموالي، لقد وجدت عاملين للفرز، التقدير التقني والحسابات التقنية تقر بأنه يحتاج على الأقل لـ 30 عاملا ومن أجل توظيف هذا العدد من 30 عاملا، ثلاثة أشهر سبحان الله شيء عجيب يطلب الشباب العمل لكن لما نقول له إن طبيعة العمل تتمثل في إنزال الطرود من الشاحنات وتصفيفها لا نجد طالبي العمل، الحمد لله فمعظم الشباب الجزائري متحصل على شهادات جامعية وهو يرفض هذا النوع من العمل، كذلك هناك بعض البطء الإداري في العلاقة مع شركة (ANEM) فلما يستدعي هؤلاء الشباب طالبي العمل نجدهم قد التحقوا بمناصب أخرى، لهذا فمنذ شهر جوان، جويلية، أوت وحتى منتصف شهر سبتمبر مركز بئر توتة لايزال يعمل بـ 30 عاملا وبالنسبة لمراكز الفرز لبن عكنون والأحياء الأخرى أصبحت اليوم تابعة للمديرية المركزية، وإن شاء الله ومع عملية التوظيف للسنة الجديدة لسنة 2018، سنلمس تحسنا في هذا المجال إن شاء الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ نبقى في نفس القطاع والكلمة للسيدة ليلى إبراهيمي، فلتتفضل مشكورة.

السيدة ليلى إبراهيمي: السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم.

السيدة وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة يشرفني أن أطرح عليكم هذا السؤال:

لقد أصبح الطلب على خدمات الأنترنت ذي التدفق العالي أمرا ملحًا، باعتبارها عاملا أساسيا للنمو الاقتصادي ورافدا مهما في خلق مناصب الشغل وتحقيق الاندماج الاجتماعي.

ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة، في هذا المجال، من خلال المتعامل العمومي «اتصالات الجزائر» (ALGERIE TELECOM) ما تزال بلادنا تتذيل المراتب الأخيرة في التصنيف الإقليمي والعالمي، من حيث التدفق العالي للأنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خلف جيراننا في منطقة المغرب العربي، وفي المرتبة الـ 161 عالميا من مجموع 189 دولة، حسب التقييم الأخير لسنة 2017 للبنك العالمي لحالة خدمات الأنترنت ذي التدفق العالي في بلدان هذه المنطقة.

ورغم اتفاقيات الشراكة التي تبرمها مؤسسة «اتصالات الجزائر» مع مختلف الشركات العالمية لتطوير هذه الخدمات مثل تلك التي أبرمتها مؤخرا مع الصينيين، ما تزال خدمات الأنترنت ذي التدفق العالي دون المستوى المطلوب؛ وأكثر من ذلك حتى جهاز «المودام» (Modem-ADSL) التي تسوقه المؤسسة لزبائنها غالبا ما يكون غير قابل للاستعمال، ويكتشف الزبائن أنه لا يتوفر حتى على الضمان وخدمة ما بعد البيع (La garantie n'existe pas après la vente) !!

– ما هي الإجراءات المتخذة لتطوير خدمات الأنترنت ذي التدفق العالي في بلادنا؟

– وما هي التدابير العاجلة التي تنوون اتخاذها لتسوية مسألة تسويق الأجهزة غير الصالحة والعاطلة إلى المواطنين في ظل غياب أدنى شروط التعامل بالضمان وتوفير خدمة ما بعد البيع؟

وتفضلي، السيدة الوزيرة، بقبول فائق التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة ليلى إبراهيمي؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة.

السيدة وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيدات والسادة،

شكرا ـ سيدتي ـ الفاضلة على هذا السؤال الذي يخص شق تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهي ـ كما تفضلتم ـ رهان المستقبل بالنسبة للاقتصاد الوطني وبالنسبة للاقتصاد الدولي بشكل عام.

تفضلتي ـ سيدتي ـ وتكلمت عن مشروع التدفق العالي والعالي جدا. والله منذ 2009 لما كان التدفق العالي جدا مع تكنولوجيات (FTTH) جديدا على المستوى الدولي كان قرار من فخامة رئيس الجمهورية بتعميمه في الجزائر، لكن بعد ذلك مع أن مجلس مساهمات الدولة وفر تمويل ما يفوق 130 مليار دينار من أجل بسط شبكة التدفق العالي في الجزائر إلا أنه بعض المشاكل التقنية – سأرجع لها – جعلت حتى سنة 2016 لكي يبدأ تفعيل هذا المشروع لكن ليس بتمويل من الدولة بل بتمويل خاص بأموال اتصالات الجزائر، لأنه وكما تعرفون فإن الموازين الاقتصادية للبلاد تغيرت مع الظروف الاقتصادية الأخيرة.

التكنولوجيات الحديثة – سيدتي الفاضلة – يجب أن نعترف بشيء وهو أننا لا ننتجها يعني من جانب التصنيع، فإن كل التجهيزات مستوردة، مؤخرا هناك مجهود كبير بُذل في قطاع الصناعة من أجل تملك التكنولوجيات وصناعة هذه التجهيزات لكن لا يزال المشوار طويلا أمام شبابنا وشاباتنا أمام تملك هذه التكنولوجيات.

لذلك كانت العادة الجاري عليها في مؤسسة اتصالات الجزائر هو اقتناء التجهيزات التي نسمع اسمها دائما في الصحافة يعني تجهيزات الـ (MSAN) وشبكات الإرسال والنقل، اقتناء التجهيزات من عند المورد ونتعامل معها كما كان التعامل في الماضي مع تجهيزات الهاتف، يعني مجرد خزانة الهاتف موصلة بسلك معدني، تطورت التكنولوجيا اليوم يعني يجب أن يكون تمكن من الضبط التقني لهذه التجهيزات، للأسف صيغة العقود التي كانت تبرم مع عقود المتعاملين الأجانب موردي التجهيزات كانت عقود اقتناء يعني عقود شراء فقط، ولا يوجد نقل للتكنولوجيا.

الآن، وابتداء من جانفي سنة 2017، قامت اتصالات الجزائر بتوقيف كل العقود القديمة وإمضاء عقود جديدة مع فرض نقل التكنولوجيا من المتعاملين، يعني عوض أن تسحب اتصالات الجزائر تجهيزاتها من الميناء وتقوم ببسطها بإمكانياتها الخاصة أو بالمناولة مع شركات مصغرة، اليوم مورد التجهيزات إذا كان يريد أن يعمل في السوق الجزائرية يفرض عليه أن يكون هو التابع للتجهيز من الميناء حتى إلى الحي الذي يضع فيه ويوصل فيه، ويقوم بعملية تركيب بالمناولة مع الشركات الوطنية لكن مع عملية التكوين النظري والتكوين التقني والإشراف على تركيب التجهيزات في الميدان مجانيا، يعني بهذه الصيغة وخلال سنة 2017، قامت اتصالات الجزائر بتكوين 3368 مهندسا وتقنيا في اتصالات الجزائر وفي شركات المناولة، أظن أنه أكثر من 2200 في شركات المناولة و1060 من مهندسي شركات اتصالات الجزائر، مع نسبة التكوين التي تحصلوا عليها سنة 2017، شباب اتصالات الجزائر وشركاته المناولة التي معظمها شركات (ANSEJ) التي عملوا معها قاموا بإعادة تهيئة أكثر من 200 ألف خط، وبالتوفير القديم أين كان يشتكي الناس من تذبذب الخط ومن الانقطاعات المتكررة، 200 ألف قاموا بتحديثها لأن لهم تكوينا أفضل، قامت اتصالات الجزائر زيادة على هذه الـ 200 ألف خط ببسط أكثر من 400 ألف خط جديد مع تقنية (ADSL) والـ (FTTH) لكن بالألياف البصرية حتى المنزل، مع أنه في السنوات الماضية كانت إمكانية اتصالات الجزائر لا تتعدى 30 ألف خط سنويا سنة 2017، لأنهم حصلوا على التكوين المناسب فقاموا ببسط 400 ألف خط جديد. أظن إذا واصلنا في هذا المنوال – ولدي ثقة كبيرة في مهندسينا وتقنيينا – خلال سنة 2018 سننتهي من إعادة صيانة وإعادة تهيئة الشبكة المهترئة المتواجدة،رغم كل الاستثمارات التي تتطلبها لأنه تم اقتناء تجهيزات جديدة إلا أن شركة اتصالات الجزائر مستعدة لتحملها، لأن هذا هو مستقبل الاقتصاد الوطني وكذلك لابد أن نعترف بأنها تدر أرباحا كبيرة، ربما ومن أجل توضيح الصورة فقط مع أننا نعترف بأن المشوار لا يزال طويلا ومجهودات يجب أن نبذلها، أريد أن أعطيك – سيدتي الكريمة – فقط

بعض التوضيحات بالنسبة لترتيب الجزائر.

يجب أن يكون أمرا واضحا في أذهاننا، على الاختلاف مع معظم وربما كل الدول الإفريقية، دول مجاورة ودول الشرق الأوسط تعتمد على متعامل تاريخي وطني، في بعض الأحيان هناك من يقارن الجزائر بالدولتين المجاورتين الشقيقتين، تونس والمغرب، أو يقارنوننا مع بعض الدول الإفريقية مثل: كينيا والسينغال ويقولون بأن عدد المشتركين أكثر، لا ننسى بأن المتعاملين في هذا البلد هم متعاملون أوروبيون، لكن تعليمات فخامة رئيس الجمهورية في هذا المجال واضحة، هناك سيادة الدولة على مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وعلى مجال شبكة الألياف البصرية.

رغم كل – ربما – الأرقام التي تنشرها بعض الصفحات عبر الأنترنت حتى تحسن نظرة الناس لمستوى تمكن الناس من تكنولوجيات الإعلام والاتصال في هذه الدول، إلا أنني أستطيع أن أؤكد لكم بأن سيادة الدولة هي الأهم لأن الأرباح التي تدرها شركات الاتصالات على الدول الأجنبية لها تعمل في إفريقيا أو تعمل في دول الشرق الأوسط، نحن نفضل أن تبقى في الجزائر، كذلك هناك بعض المغالطات لأن مساحة الدولة الجزائرية مقارنة ببعض الدول التي نقارن بها بلادنا يعني لا وجود لوجه المقارنة، على أساس أنه كذلك في الجزائر تعليمات فخامة الرئيس، هو أن كل مواطن جزائري وعبر كل القطر الوطني لديه نفس الحق في الوصول إلى الشبكة، أدى هذا إلى أن المجهودات من أجل بسط شبكة الألياف البصرية في الجنوب تأخذ أكثر من 70 ٪ من عائدات اتصالات الجزائر، لذلك يسألني الناس دائما لماذا لا تقوم اتصالات الجزائر بخفض تسعيرة الأنترنت؟ لأنه لا تزال مئات الكيلومترات المربعة في جنوب الجزائر تنقصها شبكة الاتصالات، لا نستطيع أن نكتفي بما يسمى بالأسواق المتمثلة في العاصمة، وهران، عنابة أو بعض المدن الكبيرة ونصل فيها إلى أقصى ما وصلت إليها التكنولوجيا على حساب ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

اليوم ـ والحمد لله ـ لو ذهبتم إلى ولايات الجنوب أدرار أو إلى تمنراست نسبة التدفق هي نفسها الموجودة في الجزائر العاصمة، نفسها الموجودة في عنابة ونفسها الموجودة في وهران.

أراهن أنه ليس الحال في أي من الدول التي نقارن بها الجزائر ونقول بأن دولا من إفريقيا ودولا من الشرق الأوسط هي متفوقة على الجزائر، نحن أخذنا الرهان على أن كل المواطنين الجزائريين يجب أن يتحصلوا على نفس نوعية الخدمة، الحمد لله اليوم نلمس تحسنا في وضعية الشبكة أظن أننا لا ننكر بأن أشخاصا اشتغلوا في أيام العطل وفي أيام الأعياد خلال سنة 2017، فقد حققت اتصالات الجزائر قفزة كبيرة جدا وأنتم قد لاحظتم أن يوما قبل أمس قامت بالإعلان الرسمي عن تسويق أول خطوط التدفق العالي والعالي جدا بتكنولوجيات (FTTH) و(FTTX) مع أنه كان مشروعا قديما للحكومة الجزائرية إلا أن التمكن التكنولوجي لم يكن في متناول مهندسينا وتقنيينا.

تفضلت سيدتي وتكلمت على (les modems) وكانت اتصالات الجزائر تسوق تجهيزات فاسدة، والله ـ الشاذ لا يقاس عليه دائما ـ لما نقوم بالتسويق يمكن أن يحصل الزبون على تجهيز لا يعمل أو به خلل، لكن المشكلة تقتصر على مشكلة تنظيم اتصالات الجزائر كانت تقوم من قبل شراء التجهيزات على الموردين وتعيد بيعها للزبائن، لذلك لا يوجد الضمان لأن اتصالات الجزائر ليست بمصنع فهي لا تصنع التجهيزات وليس لديها خدمة ما بعد البيع لإعادة صيانة التجهيزات، في بعض الأحيان لو تتغير التكنولوجيا يبقى لهم مخزون التجهيزات دون جدوى منه يشترونه وبعد سنتين أو ثلاث يرمونه، فهذا إهدار للمال العام، الأمر غير عمدي لكن الوضعية كانت هكذا، اليوم وجد تغيير آخر من حيث تنظيم السوق في اتصالات الجزائر، ابتداء من سنة 2016 لم تقم اتصالات الجزائر بشراء أي تجهيز «مودام» الشركة الموردة التي نجد بعضها أجنبية والبعض الآخر منها جزائرية والتي تقوم بالتركيب يعني (CKD) و(SKD) يضعون تجهيزاتهم لدى اتصالات الجزائر وتقوم بتوزيعها في نقاط البيع، لما يشتري المواطن التجهيز تأخذ اتصالات الجزائر حقها للتسويق وتدفع للمورد، وإذا لم يبع التجهيز أو أرجعه الزبون لأن به عطبا، يرجع بدوره إلى المورد وفي كل الأحيان تكون اتصالات الجزائر رابحة وكذا الزبون، خدمة ما بعد البيع لكن مع المورد وليس مع اتصالات الجزائر ربما، وشكرا على لفت الانتباه، لابد لنا أن نلفت انتباه الزبائن وهو قراءة عقد التجهيز ومعرفة من هو المورد يعني من هو مصنع التجهيز المسؤول على خدمة ما

بعد البيع وسنعطي التعليمات اللازمة لاتصالات الجزائر للتوضيح أكثر للزبائن، وشكرا لكم على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود للسيدة ليلى إبراهيمي والكلمة لك.

السيدة ليلى إبراهيمي: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا للسيدة الوزيرة، السيدة الوزيرة، لا أحد ينكر الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال تقديم خدمات الأنترنت، هذه الوسيلة التي أصبحت المفتاح الأساسي للتكيف مع العصر، إلا أن الإحصائيات الأخيرة تبين أنه على المستوى الدولي تقدموا بنسبة 31 ٪ فيما يخص التدفق العالمي بالنظر للسنة الفارطة، وفي الجزائر سجل تأخر بنسبة 23 ٪ هذه السنة يعني نود أن يكون تحسن في تسيير هذا المجال ولقد علمنا أنكم قد اتخذتم إجراءات جديدة مؤخرا في هذا المجال وهو تسويق خدمات الأنترنت فائقة السرعة (FTTH) وهو ما سيرفع من نسبة التدفق . أتمنى أن يتم تحقيق ذلك لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة ليلى إبراهيمي؛ السيدة الوزير تفضلي.

السيدة وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة: شكرا سيدي الرئيس، شكرا سيدتي الفاضلة.

والله قلت لكم بأنه توجد معلومات كثيرة تنشر عبر شبكة الأنترنت تخص تقدم أو تأخر الدول في الترتيب العالمي، خاصة أن ما ذكرته بأن نسبة التدفق قد زادت بـ 31 ٪ وفي الجزائر نقصت بـ 23 ٪.

أتمنى أن ترجعوا إلى نفس الموقع للتأكد من مصادره، لا وجود لأي أساس من الصحة لهذه المعلومات، توجد هيئة واحدة فقط والمتمثلة في الاتحاد الدولي للاتصالات الذي يملك الأرقام الفعلية لكل الدول والذي يقوم بالترتيب، وهذه الهيئة في نهاية سنة 2016 أقرت بأن الجزائر تقدمت بـ 9 مراتب، ونهاية سنة 2017 قالت بأن الجزائر قد تقدمت بـ 4 مراتب أخرى.

كل الأرقام الأخرى المنشورة عبر شبكة الأنترنت هي مجرد... في بعض الأحيان محاولات، يأخذون بعض الأرقام ويؤولونها وفي بعض الأحيان تفشل المحاولة لبعض المغالطات وحتى من الناحية العلمية لا معنى لها، التدفق في العالم قد زاد بـ 31 ٪ والجزائر نقصت بـ 23 ٪، لأنه لدينا سلك كهربائي (CMW4) ولا يزال نفسه كيف لنا أن نتراجع؟ لم يزد ولم ينقص، إذن هذه الأرقام لا أساس لها من الصحة... بالفعل مع تقدم الجزائر إلا أننا نتمنى أن تتقدم أكثر فأكثر إن شاء الله ونتمنى أن نصل إلى المراتب الأولى بإذن الله.

وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ نبقى في قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة مع السيد محمد بن طبة.

السيد محمد بن طبة: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

معالي الوزيرة الفاضلة،

معالي الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد إجابة السيدة الوزيرة على سؤال الأخ رشيد بوسحابة أرى أن سؤالي أصبح من النوافل لا من الفرائض، لأنها قد أجابت عنه، ومع ذلك سأطرح سؤالي الشفوي التالي نصه:

السيدة الوزيرة،

يعرف البريد داخل الوطن من ولاية لأخرى تأخرا كبيرا يصل أحيانا إلى عدة أشهر، وأحيانا أخرى لا يصل تماما.

فكيف تفسرون صدور رسالة من الوالي إلى عضو مجلس الأمة يهنئه بمناسبة عيد الفطر فتصل بعد عيد الأضحى؟

وكيف تفسرون دعوة من جامعة ورقلة صادرة من بريد ورقلة يوم 2017/06/10 يستلمها مجلس الأمة يوم 2017/12/05 أي بعد ستة أشهر؟

تقبلوا معالي الوزيرة فائق عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ الكلمة للسيدة وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة.

السيدة وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا سيدي العضو الفاضل،

والله كما تفضلت قد أعطيت أكبر قدر من الإجابة بالنسبة لسؤال السيد رشيد بوسحابة، من قبل لكن هذا لا يمنع أن أضيف بعض التوضيحات، ربما فقط من أجل توضيح الأمور.

كل الاختلالات التي تكلمت عنها من قبل أدت إلى تدهور خدمة التوزيع، الآن وبعد تشخيص المشاكل توجد حلول هي في إطار الإنجاز، ونتمنى أن هناك تحسنا في الخدمة ولا يزال التحسن أكثر في الأشهر القادمة، لكنه والله التواريخ التي قدمت لي قمت ببحث وفعلا تأكدت أين يكمن المشكل.

هذه الرسائل التي تكلمت عنها قد مرت من ولاية إلى أخرى وكلها مرت بمركز التوزيع ببئر توتة، فلما رأيت أن مشكلة توزيع البريد بالرغم من كل التدابير التي قمنا بها سنة 2016، لم يكن حلا، وبرفقة المدير الجديد لمركز بئر توتة وجدنا أن عدد العمال قليل جدا، شخصان فقط يقومان بعملية فرز كل رسائل الجزائر وبالمركز قاعة كبيرة يترك بها البريد الذي لم يستطيعا فرزه فلما يمر على الرسالة 10 أيام يدعونها وينتقلان إلى فرز البريد الجديد، كنا أمام خيارين، أولا، كنا نقول بأن البريد له أكثر من سنة، ستة أشهر، شهرين أو ثلاثة أشهر نرميه، ولربما أن الأشخاص لا ينتظرون وصوله أو نوصله للمواطنين لأنه أمانة، بالفعل هذا أمر دون نقاش، فالحل الثاني هو الذي أقره بريد الجزائر وبعد توظيف العمال الجدد قاموا بفرزه وتوصيله، لهذا بين شهر أكتوبر ونوفمبر 2017، ربما تفاجأ الناس لأن بمعظم ولايات الجزائر وصلهم البريد الذي كان متراكما منذ أشهر.

حتى أننا شاهدنا بعض القنوات التلفزيونية قد قامت بتصويره بموافقة بريد الجزائر لأن تحديد العطب هو أولا خطوة لتصليحه ربما يوجد جانب آخر فهو أن بريد الجزائر قرر توظيفا شاملا، طلب المدير العام لبريد الجزائر من مدرائه الولائيين أن يقدموا طلباتهم من أجل التوظيف سنة 2018، ومنح لهم شهري نوفمبر وديسمبر للدراسة والتفكير، قدموا في نهاية شهر ديسمبر طلباتهم.

تقدم أكثر من 3800 طلب توظيف لدى المديرية العامة للبريد عبر 48 ولاية، واستقبلوا خلال أسبوع 48 مديرا ولائيا حتى يسألونهم أنت طلبت 50 ، هذا العدد أو 100 أو 17 أين ستثبتهم؟

من بين 3800 فقط 1750 منصبا كان مسببا، أي كان بالفعل تأكيدا للعامل منصب عمل، فكل الطلبات الأخرى غير مسببة.

في ولاية الجزائر ربما كان يوجد أكثر من 150 ٪ من العمال الذين يحتاجهم بريد الجزائر في الولاية، لكن كلهم في الإدارة وليسوا بمكاتب البريد، لكن الاتفاقية الجماعية لبريد الجزائر تمنع إعادة توزيع العمال فمن يعمل داخل الإدارة لا يمكننا أن نحوله ليعمل في الشباك، والذي يعمل في الشباك لا يمكننا أن نحوله لشبكة التوزيع، لذلك فرغم أن بريد الجزائر في العاصمة لديه فائض في العمال فستوظف، لكن عملية التوظيف التي كان من المفروض أنها ستبدأ بداية من شهر جانفي حتى أوت فقط في أقل من نصف الاحتياجات، والمدراء الولائيون لديهم فترة أخرى لإعادة حساباتهم حتى منتصف شهر فيفري حتى نقوم بالتوظيف الجديد وبالمعايير المطلوبة.

هذا كله حتى نقول لك إن المشكل يقتصر على التهاون، لكن الحلول فقط تأخذ وقتا، نتمنى وكلنا سنلمس تحسن في الخدمات وبإذن الله كذلك ومع التكنولوجيات الحديثة ومع اقتناء التجهيزات العصرية سنلحظ نهاية هذه المشاكل تماما، وشكرا لكم على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ السيد محمد بن طبة ليس لديه ما يقول وهو مقتنع برد السيدة الوزيرة، بذلك نكون قد أنهينا أسئلتنا الخاصة بقطاع البريد، ننتقل الآن إلى قطاع الشباب والرياضة والكلمة للسيد عباس بوعمامة.

السيد عباس بوعمامة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم.

يشرفني أن أطرح على معالي وزير الشباب والرياضة السؤال الشفوي التالي نصه:

معالي الوزير، إن الدولة الجزائرية وفي إطار برنامج رئيس الجمهورية، قامت بإنجاز عدة هياكل شبانية ورياضية على المستوى الوطني، إلا أنه وبعد زيارتكم الأخيرة إلى ولاية إليزي، بلدية إن أمناس، قمتم بإعطاء وعد من أجل تدشين مسبح بلدية إن أمناس في ظرف شهر واحد، ولكن اليوم تمر ثلاثة أشهر ولم يتم تدشين هذا المسبح والذي هو في طور الإنجاز منذ سنة 2006.

معالي الوزير:

– متى يتم تدشين هذا المسبح؟

– ماهي الأسباب التي جعلته لم يدشن خلال هذه الزيارة مع العلم أن السؤال مطروح منذ 02 أفريل 2017؟

شكرا على كرم الإصغاء و السلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة الآن للسيد وزير الشباب والرياضة.

السيد وزير الشباب والرياضة: بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني سيداتي، سادتي الحضور أن أتقدم بشكري للسيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة، الذي أولى اهتماما بقطاع الشباب والرياضة، كما يسعدني أن أرد على سؤاله الذي جاء على النحو التالي:

متى يتم تدشين مسبح بلدية عين أمناس بولاية إليزي؟ وما هي الأسباب التي جعلته لم يدشن خلال الزيارة الأخيرة التي قمت بها إلى الولاية وهو قد كان حاضرا؟

أستهل الإجابة عن سؤالكم بإحاطتكم علما ببرنامج المشاريع التي استفادت منها ولاية إليزي وخلال عرض هذه الإجابة سوف أوافيكم بالمعلومات الكافية لمسبح بلدية عين أمناس موضوع السؤال الذي تفضلتم بطرحه.

أنهي علمكم بأنه قد تم تسجيل 101 عملية متعلقة بقطاع الشباب والرياضة بالولاية، وذلك في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015، من خلال المخططات الخماسية الثلاثة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ 3.9 مليار دينار جزائري، يضم مشاريع في مرحلة الدراسة وأخرى منجزة ومنها المجهزة وكذا تلك التي تخضع للترميم تشمل المؤسسات الشبانية وكذلك الهياكل الرياضية.

وقد استلم منها إلى حد الآن 15 مشروعا ويوجد 16 مشروعا في طور الإنجاز ولم تبدأ أشغال الإنجاز إلا في مشروع واحد فقط.

وبالعودة إلى نص سؤالكم المتعلق بالمسبح المتواجد على مستوى بلدية عين أمناس، أعلمكم بأن هذا الأخير قد وضع تحت تصرف مديرية الشباب للبلدية أواخر شهر فيفري 2017، فقد انتهت به الأشغال بنسبة 100 ٪، وهو يشهد إقبالا كبيرا، الأمر الذي لمسناه في الصائفة الماضية لسنة 2017، وعلاوة على ذلك ارتأينا تأسيس مدارس السباحة من أجل تمكين المسبح من الشروع في النشاط الترفيهي لفائدة الشباب القاطن بالبلدية طوال السنة وخلال فترة الصيف خاصة.

يوجد أيضا برنامج إشراك الاتحادية الجزائرية لرياضة السباحة، كما تجدر الإشارة إلى أنه تم التنسيق وبالتعاون مع مختلف الشركاء مثل الحماية المدنية وأسلاك الأمن الوطني وكذا الشركات الاقتصادية الموجودة بعين المكان لاستغلال المسبح في المنافسة عبر التكوين في هذه المدارس لصالح مختلف فئات الشباب.

أنوه إلى أن الولاية تعرف قفزة نوعية ونشاطا كبيرا في مجال السباحة خاصة منذ تأسيس الرابطة الولائية للسباحة، حيث وصل عدد النوادي الرياضية المنخرطة بها إلى تسعة نوادي رياضية بمجموع 305 سباح، ذكور وإناث، وقد شاركت هذه الأخيرة في عدة تظاهرات وطنية نذكر من بينها المشاركة الإيجابية في أولمبياد الجنوب الذي تم تنظيمه بإليزي في شهر ديسمبر سنة 2016، أما عن تساؤلكم بخصوص عدم تدشين مسبح بلدية عين أمناس خلال زيارتي في شهر نوفمبر 2016، أحيطكم علما أن أشغال المسبح كانت منتهية في حينها غير أنه كان في حال مرحلة التجارب الأولية والتي سمحت بدفع كل الاختلالات التقنية التي كانت موجودة.

وخلال الفترة مابين شهر جانفي وأوائل فيفري 2017، كانت كل التجارب إيجابية مما سمح بوضع المنشأة تحت

الخدمة في أواخر شهر فيفري 2017، وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، للسادة الوزراء وأعضاء المجلس الموقر على حسن الإصغاء والمتابعة، كما أكرر شكري للسيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة، متمنيا أن نكون قد زودناه بالقدر الكافي من المعلومات المتعلقة بالسؤال الذي تفضل بطرحه.

السيد الرئيس: شكرا السيد وزير الشباب والرياضة؛ أعود للسيد عباس بوعمامة، الكلمة لك.

السيد عباس بوعمامة: شكرا معالي الوزير.

والله ردكم معالي الوزير، أقولها بكل صراحة، أظن أننا نختلف في مشكل التواريخ ولكن أردت أن أوضح لك بعض الأمور لما نتكلم عن مسبح بلدية عين أمناس، نحن نتمنى أن تستمر أشغال إنجازه ولا تتوقف وأنت تعرف المشكل المطروح بشأنه.

يبقى فقط من ناحية أخرى لما نتكلم عن الهيكل كهيكل، معالي الوزير، أنت تعرف بأننا لا ننكر المجهودات التي بذلتها الدولة ولا ننكر بأن برنامج رئيس الجمهورية منذ 1999، إلى سنة 2018 قام بإنجاز عدة هياكل في الولايات وليس بالتحديد في ولاية إليزي التي استفادت من هياكل كبيرة، ولكن المشكل الكبير الذي نحن نعاني منه هو تأطير هذه الهياكل، فإن تكلمنا عن المسابح أقول بكل صراحة وصلنا في وقت ما تجد أن مفتاح المسبح عند شخص ويرجع هذا لانعدام وجود برنامج واضح يؤطر شباب وأبناء منطقتنا هذه، لما نتكلم عن المسبح أو باقي الهياكل الشبانية الأخرى، حقيقة توجد هياكل، توجد إنجازات وأموال ضخمة صرفت من طرف الدولة، توجد كذلك الزيارة التي قمت بها وتعتبر ضمن الزيارات التاريخية للمنطقة لأنك قد زرت منطقة لم يزرها ولا وزير، إنها منطقة الدبداب كل هذا يندرج ضمن الزيارات التاريخية بالنسبة لنا ولكن توجد مشاكل تأطير في القطاع، الدولة لا تبني من أجل ترك أو إهمال الهياكل، هذا ما نحن بصدد قوله فعلى الأقل يجب تأطير هذه الهياكل وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة: شكرا للسيد الرئيس.

والشكر مجددا للسيد عباس بوعمامة.

أكيد أنه فيما يخص إشكال التأطير هو إشكال وطني، لكن ومن خلال منتوج التكوين لسنة 2017 وأيضا منتوج التكوين القطاعي لسنة 2018 سوف نجد حلا أو تخفيف فيما يخص النقص في تأطير الهياكل الشبانية وهي على مستوى ولايات الوطن، وأخص بالذكر ولايات الجنوب الكبير، لكن اليوم قمنا بإشراك مختلف الشركاء، مثل الحماية المدنية وأسلاك الأمن الوطني وهم مشكورون فيما يخص الهياكل الرياضية وأخص بالذكر المسابح وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ونبقى دائما في قطاع الشباب والرياضة والسيد عبد القادر مولخلوة، لطرح سؤاله الخاص بالقطاع.

السيد عبد القادر مولخلوة: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

فيما يخص سؤالي الشفوي التالي نصه:

طبقا للأحكام القانونية المتعلقة بالأسئلة الشفوية يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي الآتي نصه:

معالي الوزير،

إن المشاريع التنموية والمتعلقة بالبنى التحتية والمرافق الترفيهية التي برمجتها الحكومة في السنوات الماضية مثل بيوت الشباب وخاصة بالمناطق السياحية، هي اليوم تراوح مكانها في الإنجاز، ورغم توفر كل الظروف والاعتمادات المالية المخصصة لها إلا أنها تعرف تباطؤ كبيرا في إتمامها، حيث إننا نسجل في ولاية عين تيموشنت بلدية بني صاف عدم إتمام إنجاز بيت الشباب الذي انطلقت به الأشغال منذ أكثر من 15 سنة.

السؤال معالي الوزير، كيف يمكن لنا تسليم المشاريع الشبانية في آجالها بهاته الوتيرة البطيئة؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر مولخلوة؛

الكلمة الآن للسيد وزير الشباب والرياضة.

السيد وزير الشباب والرياضة: شكرا للسيد رئيس مجلس الأمة المحترم، أجدد التحية للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة والسادة أعضاء الحكومة.

يشرفني، سيداتي وسادتي الحضور، أن أتقدم بالشكر للسيد عبد القادر مولخلوة، عضو مجلس الأمة، الذي أولى اهتماما لقطاع الشباب والرياضة، ويسعدني أن أرد على سؤاله عن المشاريع الشبانية بولاية عين تيموشنت، والذي جاء على النحو التالي:

كيف يمكن لنا تسليم المشاريع الشبانية في آجالها بهذه الوتيرة البطيئة؟

بداية، أحيط سيادتكم بأن ولاية عين تيموشنت قد استفادت في إطار المخططات التنموية الثلاثة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، من تسجيل 141 عملية إنجاز، نتج عنها 246 مشروعا برخصة برنامج مقدر بـ 5.2 مليار دينار جزائري، منها 75 مشروعا شبانيا و171 مشروعا رياضيا موزعا كالتالي:

المشاريع المنتهية والمستديمة 58 مشروعا شبانيا و156 مشروعا رياضيا، المشاريع التي هي في طور الإنجاز 9 مشاريع شبانية ومشروع رياضي واحد، والمشاريع التي لم تنطلق بها الأشغال ثمانية.

أما فيما يتعلق ببيت الشباب المتواجد على مستوى بلدية بني صاف ولاية عين تيموشنت، إن هذه المؤسسة الشبانية قد تم تسجيلها سنة 2006 بمبلغ مالي قدره 65 مليون دينار جزائري و30 ألف، وتم استلام وتجهيز المشروع بكل اللوازم والتجهيزات الخاصة في الآجال المحددة في العقد، كما أن هذه المنشآت الشبانية قد وضعت حيز الخدمة وهي تتوفر على جميع المتطلبات الضرورية لفئة الشباب وهذا منذ سنة 2009، نحن نتكلم عن نزل شباني، غير أن موضوع استفساركم قد يتعلق بمشروع إنجاز مخيم شباب، أظن أن الأمر يتعلق بمخيم شباب لا بنزل الشباب ببني صاف المسجل سنة 2006 بمبلغ إنجاز يقدر بـ 187 مليون دينار جزائري، والذي خصصت له أرضية قديمة استرجعت بعد عملية تهديم بناية قديمة وهشة، حيث عرف عدة عراقيل إدارية وقانونية وتقنية عاقت السير الحسن لهذه الأشغال نذكر منها:

1) – مناقصات غير مجدية.
2) – إعلان ثاني عن مناقصة.
3) – استشارات.

– عدم إيجاد المقاولات المؤهلة القادرة على إنجاز وتسليم المشروع في الآجال التعاقدية، مما أدى إلى عدة عمليات فسخ للصفقات وإعادة برمجتها.

– وجود عدة خلافات مع مقاولة الإنجاز وإحالتها على العدالة.

– توقف الأشغال خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2013، مما أدى إلى فسخ إحدى جوانب الصفقة مع هذه المقاولة بتاريخ 2013/01/02 بعد صدور حكم المحكمة.

ولقد أعيد بعث العملية من جديد بعد الفسخ الأول للصفقة واختيرت مقاولات أخرى من أجل إتمام المشروع انطلقت الأشغال يوم 26 ماي 2014 في مدة إنجاز مقدرة ومحددة بتسعة أشهر، لكنها توقفت مرة أخرى إثر وفاة صاحب المقاولة نظرا لعدم وجود مسير مؤهل للتكفل بالمؤسسة التي تم التعاقد معها.

تجدر الإشارة في الأخير أن الأشغال قد استؤنفت مرة أخرى سنة 2016، وذلك بعد اختيار مقاولة لإتمام المشروع بعد مناقصة جديدة ونسبة تقدم الأشغال تقدر حاليا بـ 70 ٪ وسيتم استلام ووضع هذه المنشأة –إن شاء الله– حيز الخدمة خلال صائفة هذه السنة.

في الأخير أتقدم بالشكر للسيد رئيس مجلس الأمة المحترم، وللسادة الوزراء وأعضاء هذا المجلس الموقر على حسن الإصغاء والمتابعة كما أكرر شكري للسيد عبد القادر مولخلوة متمنيا أن نكون قد زودناه بالقدر الكافي من المعلومات المتعلقة بالسؤال الذي تفضل بطرحه، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد عبد القادر مولخلوة تفضل.

السيد عبد القادر مولخلوة: شكرا سيدي معالي الوزير على هذه الإجابة الواضحة، ولكن معالي الوزير، أريد لفت انتباهكم خصوصا أن سؤالي متعلق بالقطاع الشباني، نحن دائما نرى الجانب الرياضي أما الجانب الشبابي لم نعطه أهمية خصوصا في مجال التسيير، أنا أشاطر زميلي السيد

عباس بوعمامة خصوصا بولاية عين تيموشنت يطرح لدينا مشكل كبير يتمثل في تسيير بيوت الشباب، نرى مثلا في المناطق النائية فبالرغم من أننا منطقة ساحلية إلا أنه لدينا بلدية نائية ريفية تفتقر إلى أدنى شروط كبلدية الحساسنة، عقب الليل، برقش لديهم بيوت الشباب لكنها فارغة على عروشها.

سيدي الوزير، ألم يحن الحال أننا نلاحظ ذلك التسيير السيء لمصالحكم على المستوى المحلي، أقول هذا من جانب أنني أعطيكم بعض المعلومات:

معالي الوزير، إن ولاية عين تيموشنت أعلى نسبة من الحرقة على المستوى الوطني سجلت بهذه الولاية، أعلى نسبة لاستهلاك المخدرات على مستوى ولاية عين تيموشنت، أعلى نسبة لتعاطي الكحول على مستوى ولاية عين تيموشنت، الفئة الشبانية لا يجدون ضالتهم فيما يخص المرافق الشبانية.

سيدي الوزير، إنني أرفع انشغالي هذا من باب أنني إبن هذه المنطقة خصوصا أن جانب تسيير هذه المرافق الذي يعتبر تسييرا عشوائيا كيف ينجز ملعب مثلا ثم وخلال سنتين لا نجد لهذا الملعب أثر؟ معلب جواري على مدى سنتين يزول؟ هذه أموال الدولة ومن واجبنا المحافظة عليها، وشكرا معالي الوزير أظن أنني قد أطلت قليلا، ألح على التسيير خصوصا في إدارتكم المحلية وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر مولخلوة؛ السيد الوزير تفضل بالرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة: شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا للسيد عبد القادر مولخلوة، سوف نقوم باستدراك النقائص على مستوى هذه الولاية المحترمة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الشباب والرياضة؛ ننتقل الآن إلى قطاع السياحة والصناعات التقليدية والسؤال الذي تقدم به السيد ناصر بن نبري.

السيد ناصر بن نبري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد؛

سيدي الرئيس المحترم،

معالي الوزراء المحترمون والطاقم المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الجمع الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إلى معالي وزير السياحة والصناعات التقليدية، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

سيدي الوزير،

تتميز ولاية بومرداس بتنوعها وثرائها الطبيعي الذي يجمع بين الطبيعة الجبلية والسهلية، على امتداد شريط ساحلي بطول 70كلم، ما يجعلها ولاية سياحية بامتياز.

إذ إنها تستقطب سنويا أعداد هائلة من السياح، خاصة في فصل الصيف، ورغم توفر الولاية على هياكل سياحية متنوعة من مركبات وفنادق ومراكز تخييم، إلا أنها تبقى عاجزة عن استيعاب العدد الهائل والمتزايد من السياح الذين يتوافدون عليها، الأمر الذي جعل السلطات المحلية والمستثمرين وبالتنسيق مع السلطات المركزية يسطرون العديد من المشاريع السياحية للنهوض بالقطاع والتأسيس لصناعة سياحية متكاملة بالولاية.

إلا أن هذا الطموح اصطدم في أرض الواقع بعدة عوائق إدارية عطّلت تجسيد الكثير من المشاريع المبرمجة، مما أدى إلى حرمان الولاية والخزينة العمومية من موارد مالية معتبرة.

ويمكن حصر هذه العوائق فيما يلي:

1 - رغم إنهاء وإنجاز الدراسات الخاصة بمخططات التهيئة السياحية (PAT) الخاصة بمناطق التوسع السياحية للولاية (11 منطقة) ومنطقة التوسع السياحية (ZEST) من طرف مكاتب الدراسات تحت إشراف مديرية السياحة للولاية والوكالة الوطنية للتنمية السياحية إلا أن إجراءات المصادقة تتم ببطء شديد.

2 - البيروقراطية الناجمة عن تطبيق بعض النصوص القانونية خاصة المادة 03 من القانون رقم 03-03، المؤرخ في 17 فيفري 2003، والمتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، والمادة 48 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، والتي تنص فيما يتعلق بالأراضي التابعة لمنطقة التوسع السياحي بأن منح الامتياز بالتراضي يكون

بعد موافقة الوكالة الوطنية لتطوير السياحة وكذا موافقة الوزير المكلف بالسياحة.

سيدي الوزير،

أمام هذه المعطيات والعوائق، ما هي الإجراءات التي يمكن لمصالحكم الوزارية اتخاذها من أجل:

1 – تسريع وتبسيط إجراءات المصادقة على مخطط التهيئة السياحية (PAT)؟

2 – توسيع صلاحيات الولاة من أجل تسريع تنفيذ مشاريع المستثمرين لتجسيدها في الميدان في آجال معقولة، وهذا بعد المصادقة النهائية على المخطط (PAT)؟

وما يترتب عن ذلك من نهوض بالقطاع السياحي وتوفير مناصب عمل لشباب المنطقة ورفع الجباية المحلية، وتقديم خدمات راقية للمواطنين من أجل راحتهم بصفة عامة.

تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر بن نبري؛ الكلمة الآن للسيد وزير السياحة والصناعات التقليدية.

السيد وزير السياحة والصناعات التقليدية: بسم الله الرحمـن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

زملائي الوزراء،

السادة أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم.

يسعدني في البدء أن أقف أمامكم من هذا المنبر الموقر لأجيب على السؤال الشفوي الذي طرحه السيد العضو ناصر بن نبري، حول موضوع التنمية السياحية شاكرا له اهتمامه وجهده لتقديم المؤهلات السياحية لولاية بومرداس، باعتبارها ولاية ذات جاذبية سياحية بامتياز، وكذلك تنويها بما تبذله الدولة من سلطات مركزية ومحلية من أجل النهوض بالقطاع والتأسيس لصناعة سياحية متكاملة كفيلة بخلق الثروة والقيمة المضافة وكذلك مناصب الشغل.

يكون من المفيد هنا في هذه السانحة أن أذكّر بالإستراتيجية التي وضعتها الدولة للنهوض بقطاع السياحة والمجسدة في الإطار المرجعي للتنمية السياحية ببلادنا، وهي ممثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق 2030، والذي ومن بين المتاحات السياحية التي أبرزها من أجل تنمية الاستثمار وهي الوعاء العقاري الثمين الذي توفره الدولة للنهوض بقطاع السياحة والذي تم تصنيفه وطنيا بحوالي 225 منطقة توسع سياحي بمساحة إجمالية تفوق 56 ألف هكتار، وهي كلها مخصصة لرد استقبال واحتضان مشاريع سياحية ذات جودة عالية وتنافسية قادرة على الاستجابة لطلبات السياح من داخل وخارج الوطن، وهي معروضة للاستثمار الوطني وكذلك الأجنبي.

هذا الوعاء يتوزع عبر التراب الوطني كالآتي:

– 166 منطقة متواجدة على الشريط الساحلي.

– 36 منطقة في الجبال والهضاب العليا.

– 23 منطقة في الجنوب.

يتم حاليا تزويد هذا الوعاء بأدوات التعمير والتهيئة لضمان التنمية بصفة عقلانية تتماشى مع معايير التنمية السياحية المستدامة، وقد مست الدراسة مجموع المناطق التالية:

– 185 منطقة توسع سياحي، منها 74 والدراسة قد تم إنجازها فحوالي 40 تم المصادقة عليها و34 في طور المصادقة.

– 111 منطقة توسع سياحي في طور الدراسة.

– 40 أخرى هي مصنفة ومقترحة للدراسة.

وفي إطار منح حق الامتياز داخل مناطق التوسع السياحي وتطبيقا للمادة 48 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، استفاد حوالي 125 مستثمر، على المستوى الوطني من وعاءات عقارية تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 312 هكتارا، وهذا لإنجاز مشاريع سياحية توفر ما طاقته 26 ألف سرير.

أردت إذن من خلال هذا التقييم الموجز إفادتكم بما تقوم به الدولة على المستوى الوطني من خلال العمل والجهد التراكمي المبذول منذ الاستقلال.

أما فيما يخص ولاية بومرداس فإنها تشهد فعلا حركية تنموية سياحية متزايدة، وهذا لكونها تتمتع بجاذبية مميزة وقدرات ومؤهلات سياحية على غرار الولايات الساحلية الأخرى الواعدة في مجال السياحة، وهو ما تم التأكيد عليه في المخطط التوجيهي الولائي للتهيئة السياحية المصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني سنة 2013.

وتجسيدا لهذا المخطط تم الانطلاق في إعداد دراسات مخططات التهيئة السياحية لـ 11 منطقة توسع سياحي مصنفة في هذه الولاية، والتي تبلغ مساحتها حوالي 4800

هكتار، هذا العدد يمثل نسبة 5 ٪ من مجموعة مناطق التوسع السياحي عبر التراب الوطني، وهو ما يبرز كذلك أهمية الجانب السياحي لهذه الولاية ناهيك عن موقعها الجغرافي المميز المطل على حوض البحر الأبيض المتوسط، كما أن المعطيات الرسمية التي هي بحوزة دائرتي الوزارية تشير إلى حيازة ولاية بومرداس على شريط ساحلي يمتد إلى أكثر من 70 كلم ويضم 62 شاطئا منها 45 مسموح فيها بالسباحة و17 غير مسموح فيها بالسباحة كونها لم تُهيأ بعد، كما عرفت المؤسسات الفندقية الـ 20 بالولاية والتي تبلغ طاقة استيعابها 3075 سريرا خلال موسم الاصطياف المنصرم توافد حوالي 71 ألف سائح.

من جهة أخرى فإن المرسوم التنفيذي 86-07، المحدد لكيفيات إعادة المصادقة على مخططات التهيئة السياحية الذي تم تعديله سنة 2015، نصت أحكامه على ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية المعمول بها في هذا الشأن، إذ إنه من بين 11 منطقة توسيع سياحي المحصاة بالولاية تتمثل وضعيتها فيما يلي:

- خمس مناطق توسع سياحي مكتملة الدراسات منها اثنتان تمت المصادقة عليها نهائيا، واحدة في طور المصادقة النهائية واثنتان جاهزتان للعرض على المصادقة.

- ست منها وصلت الدراسة إلى المرحلة الثالثة والأخيرة.

وينبغي في هذا المقام التأكيد على أهمية الدراسات باعتبارها الأداة الضرورية للتهيئة السياحية، كونها تضمن الاستغلال الأمثل والعقلاني للعقار السياحي في إطار التنمية المستدامة للسياحة، وهذا العقار يوضع في متناول المستثمرين وتحت سلطة السيد الوالي في إطار تشجيع مشاريع الاستثمار السياحي، وبالمناسبة أدعو جميع المستثمرين إلى التقرب إلى المصالح المعنية بالولاية للتعرف على فرص الاستثمار حسب المناطق التي تمت المصادقة على دراستها والمذكورة آنفا، كما ستجدون مرافقة دائمة من طرف مصالح دائرتنا الوزارية.

في السياق نفسه لقد أسديت تعليمات للوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT) قصد الإسراع في دراسة الطلبات الاستثمارية مستقبلا ومعالجتها عبر الأرضية الرقمية التي وضعناها حيز الخدمة مؤخر، والتي من شأنها تسهيل الحصول على التراخيص اللازمة والشروع في الانطلاق الفعلي في إطار إنجاز المشاريع الاستثمارية المقترحة.

وهو ما يندرج في إطار تحقيق الأهداف للمخطط التوجيهي للسياحة في ولاية بومرداس والذي يطمح إلى جعلها وجهة سياحية بامتياز.

ولهذا الغرض ينبغي التذكير كذلك بالتحفيزات المالية والجبائية الهامة التي وفرتها الدولة لتشجيع المشاريع الاستثمارية، بحيث وضعت آليات في هذا الإطار إلى جانب الاتفاقات التي أبرمتها دائرتنا الوزارية مع 11 مؤسسة مالية ومصرفية من أجل مرافقة هذه المشاريع وتمويلها؛ أجدد إذن للعضو، ومن خلال مجلسكم الموقر تقديري وعرفاني على الاهتمام بتنمية قطاع السياحة ببلادنا، كما أؤكد لكم استعدادي الدائم لتلقي اقتراحاتكم وانشغالاتكم حول كل ما له علاقة بتطوير السياحة والصناعة التقليدية وترقيتها، شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير السياحة والصناعات التقليدية؛ السيد ناصر بن نبري تفضل.

السيد ناصر بن نبري: شكرا معالي الوزير على هذه الإجابة القيمة، لكن ما أردت إضافته معالي الوزير، بأن الإجراءات تسير ببطء شديد، وخاصة نحن... وأن البلاد أي الجزائر كلها وبالتحديد ولاية بومرداس تعرف الأمن والاستقرار والانفراج في الوضع الأمني، مما زاد تدفق السياح على الولاية وهذا البطء في الإجراءات الإدارية يعطل المشاريع، وشكرا معالي الوزير وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر بن نبري؛ السيد الوزير هل لديكم ما تضيفونه؟ الكلمة لكم.

السيد وزير السياحة والصناعات التقليدية: شكرا مرة أخرى للسيد العضو، فعلا نحن لاحظنا كذلك أنه يوجد بطء كبير وهذا راجع لعدة اعتبارات ولعدة عوامل متداخلة في المسار الذي تحدث عنها السيد العضو، لكن هذا يرجع كذلك إلى التنظيمات القانونية الموجودة حاليا والتي لابد لنا أن نطبقها؛ لكننا الآن نعلم المجلس الموقر أننا قد نصبنا

لجنة عمل في كامل التنظيمات والتشريعات الواردة في هذا الميدان من أجل تبسيط هذا الإجراء والذي يمتد البعض منها خلال تراكم عشرات السنوات، ومن خلالها سيتم ـ إن شاء الله ـ دراسة إمكانية تبسيط هذه الإجراءات وكذلك العمل والذهاب إلى اللامركزية لإعطاء صلاحية أكثر للسيد الوالي على المستوى المحلي، لأن كل القطاعات تقريبا لديها ممثلون على المستوى المحلي، فتبقى المركزية تشرف وتواكب هذه العمليات وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى في القطاع نفسه والكلمة للسيد عبد القادر شنيني.

السيد عبد القادر شنيني: بسم الله الرحمـن الرحيم.
سيدي الرئيس المحترم،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
رجال الصحافة،
السلام عليكم.

سيدي الوزير، قطاع السياحة لايساهم حاليا إلا 2 ٪ من الناتج الداخلي الخام، ومع استمرار الأزمة الاقتصادية التي تتطلب منا تظافر الجهود للتصدي للعجز المالي والبطالة التي ترافقه، أصبح قطاعكم في طليعة القطاعات المنقذة للاقتصاد الوطني والوصول على الأقل إلى 5 ٪ للناتج الداخلي الخام في أسرع وقت.

سؤالي هو كالتالي:

– ألا ترون سيدي الوزير أن الأولوية تكمن في أمن ونظافة الشواطئ، توفير المياه، والتكوين اللائق لعمال القطاع، بدل المراهنة على 500 مشروع في طور الإنجاز؟

لكم مني ـ سيادة الوزير ـ أسمى عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ الكلمة للسيد وزير السياحة والصناعات التقليدية.

السيد وزير السياحة والصناعات التقليدية: شكرا سيدي الرئيس.

يطيب لي كذلك في تدخلي هذا أن أحيي السيد عبد القادر شنيني، على سؤاله الشفوي والذي يبين مدى اهتمامه بالسياحة في الجزائر وهو ما نلمس فيه غيرة وصدقا في الطرح والتطلع لمستقبل أفضل لقطاع السياحة في بلادنا، وهذا ما يبرر كذلك الوعي الذي ما فتئ يتضاعف بأهمية هذا النشاط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن، كما يعتبر إسهاما في غرس مبدإ السياحة للجميع والذي تعد مسألة تهم الجميع، فقد أشار العضو وفق منظوره لمسائل هامة مكملة لجاذبية الوجهة السياحية، معتبرا ذلك من بين الأولويات الواجب التكفل بها لحديثه عن النظافة والأمن والماء والتكوين، وهي من دون شك عناصر لها وزنها في الخدمة السياحية المرضية.

إلا أنه ومن باب التذكير ينبغي الإشارة إلى أن قطاع السياحة والصناعة التقليدية يحظى بالاهتمام والأولوية اللازمة باعتباره قطاعا استراتيجيا ومحركا للنمو، ومساهما ضمن القطاعات المعول عليها في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، وهذا تجسيدا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، للتطلع إلى إحداث وثبة تجعل من الجزائر مع نهاية العشرية القادمة قطبا سياحيا متوسطيا يضاف إلى رصيدها من إنجازات محققة والتي انطلقت في الحقيقة منذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي تم عرضه وتقديمه سنة 2008 كأحد المكونات الأساسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم المصادق عليه بمقتضى القانون رقم 10ـ02، المؤرخ في 29 يونيو 2010.

وهذا ما تم التأكيد عليه صراحة على مستوى مخطط عمل الحكومة باعتبار القطاع ذا نشاط اقتصادي واجتماعي، من خلال استغلال كل الفرص والموارد المتاحة لاستحداث الثروة ومناصب الشغل في إطار التنمية المستدامة.

لا يفوتني في هذا المقام إلا أن أذكر بالمحاور الكبرى لقطاع السياحة والصناعة التقليدية المستمدة من مخطط عمل الحكومة والمتعلقة بقطاع السياحة والصناعة التقليدية.

فبالنسبة للسياحة لايزال الاستثمار في المنشآت السياحية يسجل تقدما ملحوظا في العديد من الولايات، وقد تدعم بمجهودات الدولة من خلال تعبئة أزيد من 50 مليار دينار من القروض البنكية الميسرة لإعادة تأهيل المنشآت السياحية مع الإبقاء على المزايا الممنوحة بموجب قانون الاستثمار وبموجب الأحكام التشريعية الخاصة به.

كل ذلك قصد تشجيع تطوير الحظيرة السياحية

وعصرنتها في جميع أقسامها الفندقية والحموية والشاطئية وغيرها.

وجدير بالذكر هنا أن الحكومة قد وضعت جهدا للسهر على تأهيل مناطق التوسع السياحي ضمن أولوياتها، وهذا بغرض جلب الاستثمارات إليها وهي تواصل على نفس النهج دعمها للمتعاملين الاقتصاديين المعنيين بغرض ترقية وجهة الجزائر في العالم.

إن المخطط التوجيهي للتنمية السياحية يمثل الإطار المرجعي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير السياحة، ويهدف إلى جعل هذا القطاع أولوية اقتصادية وطنية من أجل النهوض بالصناعة السياحية الجزائرية منافسة للصناعات السياحية على مستوى العالم.

لقد حدد هذا المخطط جملة من الأهداف تدور أساسا حول تشجيع ودعم الاستثمار من أجل تعزيز قدرات الإيواء كمّا ونوعًا، وتحسين جودة العروض السياحية ونوعية الخدمات التي يعرضها المتعاملون سواء في مجال الفندقة أو الأسفار، وكذا تأهيل الموارد البشرية إضافة إلى تثمين المقصد السياحي وتعزيز السلسلة السياحية.

ففيما يتعلق بالاستثمار إلى يومنا هذا تم اعتماد 1946 مشروعا وهذا بطاقة إيواء تفوق 258 ألف سرير، منها 764 مشروع سياحي هي في طور الإنجاز، ولغرض تسهيل وتشجيع إنجاز هذه المشاريع وضعت الدولة كذلك آليات وتحفيزات جبائية ومالية.

كما تدعم ذلك بإبرام دائرتنا الوزارية بعدة اتفاقات مع المصارف، هذه الإنجازات الاستثمارية من شأنها تعزيز قدرات الإيواء والرفع من مستوى الخدمات والذي يتم بلوغه بفضل التنافسية والاحترافية للمتعاملين الخواص.

وفيما يتعلق بالشواطئ فإن أمن ونظافة وتوفير المياه للشواطئ تشارك فيها كل القطاعات المعنية حسب مجال تدخلها واختصاصها، فضلا عن الجماعات المحلية التي تتواجد هذه الشواطئ على مستوى إقليمها الجغرافي وهي المعنية بصفة مباشرة في تثمين مواردها الطبيعية ذات القيمة السياحية وجعلها موردا اقتصاديا محليا.

كما تعمل دائرتنا الوزارية بالشراكة مع قطاعات وزارية أخرى على تحضير ومتابعة موسم الاصطياف لكل سنة، والذي يعد حدثا سياحيا سنويا بامتياز يساهم في تثمين المنتوج السياحي الوطني.

فعلى مستوى الولايات الساحلية الـ 14 لدينا 713 مؤسسة سياحية، بطاقة استقبال حوالي 66 ألف سرير، والتي عرفت توافد حوالي 600 ألف سائح قضوا بهذه المؤسسات حوالي أكثر من 1 مليون و200 ليلة.

كما أن البلديات قد حققت مداخيل من نشاط موسم الاصطياف تقارب حوالي 643 مليون دينار جزائري، كما أن قطاعنا بالاشتراك مع قطاعات أخرى معنية بصفة مباشرة لموسم الاصطياف يقوم بجهد معتبر في مجال المراقبة والتفتيش، حيث تم إنجاز حوالي 1655 مهمة قطاعية ولائية وحوالي 31 ألف مهمة مختلفة و28 مهمة من طرف لجنة وطنية مركزية مابين القطاعات.

وفيما يتعلق بالتكوين فإن هذا العنصر يعد ركيزة أساسية ضمن استراتيجية تطوير القطاع إدراكا منا أنه لا خدمة سياحية ذات جودة دون تكوين جيد وتكوين أنجع للموارد البشرية، فالتكوين هو رهان التنافسية ورأس مال الخدمة السياحية الراقية، وفي هذا الإطار فإن لهذا القطاع برنامجا تكوينيا واعدا في إطار شبكة مؤسسات تحت الوصاية ممثلة في المدرسة الوطنية العليا للسياحة بالأوراسي، المعهد الوطني للتكوين في تقنيات الفندقة السياحية بتيزي وزو وكذلك المعهد الوطني للفندقة والسياحة ببوسعادة.

وضمن البرنامج المشار إليه تمت عملية مطابقة عرض التكوين مع متطلبات تنمية القطاع وعصرنة - كذلك - نظامه بما يواكب احتياجات السوق السياحية والمهنية، وهذا دون إغفال التكوين المتواصل الذي يساهم في تحديد المعارف الخاصة لمستخدمي المؤسسات السياحية ورفع مستوى تأهيلهم ليساير ما هو معمول به دوليا.

علاوة على الشراكة والتنسيق مع قطاع التكوين والتعليم المهنيين من أجل تعزيز مكانة المهنة السياحية والفندقية والمنظومة التقنية ورفع مستوى جودة التكوين.

كما تساهم المدرسة العليا للفندقة والإطعام بعين البنيان بالعاصمة في عملية التكوين بالشراكة مع مدرسة الفندقة بـ: لوزان السويسرية.

في الأخير، تجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من مؤشرات النمو الإيجابية التي يسجلها القطاع لابد من التسليم لأننا في طور بناء الوجهة السياحية الوطنية المتطلع إليها، وقد قطعنا أشواطا في ذلك ولا يزال المشوار طويلا ويتطلب تضافر جهود الجميع وتجند كل الأطراف المعنية في المثابرة

والعمل والتخطيط المدروس وإشراك الفاعلين السياحيين وكل الحلقات المكونة للسلسلة السياحية.

وقد اطلعت منذ استلام مهامي في هذه الوزارة على وضعية القطاع، ونحن عاكفون حاليا على القيام بعملية تقييم شاملة، لاسيما المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي مضى عليه أكثر من عقد من الزمان بكل ما تتطلبه هذه المحطة من تبصر وصراحة وموضوعية وانتقادات بناءة والشيء نفسه بالنسبة لكل التشريعات الواردة في مجال الاستثمار والمهن السياحية وسيرها، وستكون لنا بحول الله فرص ومناسبات مقبلة للحديث على هذا المخطط وأهدافه الواعدة والمنتظرة في إطار مواصلة مسعانا الحثيث لجعل الجزائر وجهة سياحية مرموقة في حوض البحر الأبيض المتوسط، قادرة على تلبية طلبات حاجيات أبنائها في ميدان الترقية السياحية والاستجمام والاستجابة للطلب السياحي والدولي.

بهذا التفاؤل بمستقبل واعد للسياحة ببلادنا أختم إجابتي على انشغال السيد العضو، شاكرا لكم كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود للسيد عبد القادر شنيني لأسأله إن كان يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد عبد القادر شنيني: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر كذلك معالي الوزير على هذه المعلومات العامة، ولكن سيدي الرئيس، أردت أن ألفت نظر معالي الوزير بأننا نستطيع أن نقدم اقتصاديا الكثير لهذا البلد، وخاصة في أقرب وقت ودون وسائل مادية ضخمة، ما رأيناه وما سمعناه أن الدولة هي تراهن فقط على بناء الفنادق أي مصالح ضخمة لكن معالي الوزير أنتم تعلمون أكثر من أي أحد أن مليونا ونصف المليون من الأشخاص يذهبون للاصطياف ببلد مجاور، فلو نستوعب هذا العدد من السياح يمكننا أن نخلق أكثر من 400 ألف منصب شغل في بلادنا، لماذا يذهبون؟ لأنهم يجدون الراحة والأمن والنظافة، نحن بوسعنا ـ السيد الوزير ـ أن نقدم هذه الوسائل البسيطة كذلك وخاصة الأمن؟ الأمن نرى أن مصالح الدرك الوطني تقوم بواجب جبار ولكن على مستوى الشواطئ نجد أشخاص يستغلون الشواطئ بصفة غير قانونية. بالنسبة للمياه قلتم يجب مشاركة الجميع؛ معالي الوزير، في الحقيقة مسألة البلدية وهي قضية تخص البلدية وذلك يكون دائما تحت إشرافكم، هذا ما وددت قوله وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعات التقليدية: شكرا على تفهم السيد العضو، فعلا السياحة هي قضية الجميع لأن العديد من القطاعات تتدخل فيها ونحن دائما ننسق ولدينا اتفاقات مع معظم القطاعات المتدخلة مباشرة، ولدينا اجتماعات تنسيقية تحضيرية قبل وخلال موسم الاصطياف خاصة مع وزارة الداخلية، ويبقى حاليا الفرق بين الخروج والدخول بالنسبة للسياح على الجزائر هذه القضية هي قضية ترقية وجهة الجزائر، فعلا يجب أن نقر ونصرح بأننا ضعفاء في هذا المجال، ولكن الآن نلاحظ مؤشرات إيجابية تشجعنا ربما في السنوات المقبلة لنكون من أكثر الوجهات فعليا، دون أن ننسى أن الجزائر قد صنفت عاشر وجهة مطلوبة في العالم من طرف سياح العالم وكذلك وقد صنفت من قبل كسابع بلد مؤمن، ربما توجد بعض الصعوبات الموضوعية وبعض التفاصيل هنا وهناك، الآن وبالنسبة لنا وفي سنة 2018 وضعنا من بين أولوية الأولويات الترويج لوجهة الجزائر والترقية في مختلف المجالات خاصة بالنسبة للفنادق وكذلك بالنسبة للوكالات السياحية، لأنه لابد الآن من عمل المخطط الاتصالي والمخطط الترويجي، يجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص، لأنه اليوم لا يمكننا أن نبقى في نفس الخدمات ونفس الأسعار، لأن العالم قد تغير وبتواجد منافسة شرسة، من طرف بعض الدول، فالسياحة اليوم أصبحت تسيل لعاب الكثيرين لأنها تمثل حوالي 1500 مليار من المداخيل عبر العالم وحوالي مليار و300 سائح في العالم، فهذا الأمر أصبح ثروة وأصبح مجالا لتنافس العديد من الدول، وبالنسبة لنا يجب أولا تدارك أو استدراك التأخر ثم بعد ذلك تسطير برنامج واضح من حيث الإشهار وترقية وجهة الجزائر إن شاء الله وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير السياحة والصناعات التقليدية؛ بودي في نهاية هذه الجلسة أن أشكر السيدة

والسادة أعضاء المجلس على تفضلهم بطرح الأسئلة الشفوية التي تهم قطاعات وزارية مختلفة، الشكر موصول للسيدة والسادة أعضاء الحكومة على سعة صدرهم وردهم الضافي على مختلف الأسئلة التي طرحت في القاعة، وبالطبع الشكر موصول للسيدات والسادة الأعضاء الذين حضروا الجلسة.

أيتها السيدات، أيها السادة في 4 جانفي يكون مجلس الأمة قد مرت عليه 20 سنة من التأسيس، وفي 7 فبراير سوف يحتفل الجزائريون والجزائريات بالذكرى الثانية لصدور الدستور 2016، بهذه المناسبة ارتأينا تنظيم احتفالية خاصة بالمناسبتين وجمعهما في مناسبة واحدة، وقد التمسنا من فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أن يضع هذه الاحتفالية تحت رعايته السامية وأجاب مشكورا ولبى الدعوة، فبودنا أن نفيدكم علما بأن هذه الاحتفالية سوف تكون يوم 7 فبراير الحالي، وأطلب من السيدات والسادة أن يكونوا جميعا موجودين ومتواجدين في هذه المناسبة التي نريد أن تكون مناسبة برلمانية متميزة.

شكرا لكم؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في تمام منتصف النهار

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 13 جمادى الثانية 1439
الموافق 1 مارس 2018

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587